. @ 210 @

10 - الإتيان بصيغة الجزم في الحديث الصحيح والحسن دون الضعيف .

قال النووي في شرح مسلم : ((قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر ، فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : ((قال رسول ا كذا ، أو فعله ، أو تحو ذلك من صيغ الجزم)) ؛ وإن كان ضعيفاً فلا يقل : قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول : روى عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروي أو يذكر أو يحكي أو بلغنا وما أشبهه)) . .

وقال في شرح المهذب : ((قالوا صيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصيغ التمريض لسواهما . وذلك أن صيغة الجزم تقتضى صحته من المضاف إليه ، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخل به جماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب مطلقاً ، ما عدا حذاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : ((روى عنه)) . وفي الضعيف : ((قال ، وروي فلان ، وهذا حيد عن الصواب)) انتهى . * * * .

11 - متى يقول الراوي ((أو كما قال)) ؟ .

قال النووي : ((ينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه : أو كما قال ؛ وكذا يستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده : أو كما قال ، أو نحو هذا ، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم ، وا أعلم . وقد روى الدارمي في مسنده في باب ((من هاب ألفتيا مخافة السقط)) آثاراً كثيرة في ذلك ، فمن فليرجع إليه)) . * * * .

12 - السر في تفرقة البخاري بين قوله : حدثنا فلان ، وقال لي فلان .

لا يخفي أن البخاري رحمه ا احتاط لصحيحة ما لم يحتط لغيره من مصنفاته ، فإنه التزم فيه غاية الصحة ؛ فربما عبر في صحيحه يقول : ((وقال لي علي بن عبد ا ، يعني